

النمو بعد الأزمة

فرانشيسكو جيافاتسي
Francesco Giavazzi

الدخل بعد خصم الضرائب. وهذا هو المستوى الذي كانت الأسر الأمريكية تدخر عنده في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، قبل أن تنطلق في نوبة إنفاق بلا ضابط ولا رابط هبطت بالمدخرات إلى ما يقرب من الصفر في العام السابق للأزمة. ويبلغ الدخل المتاح للتصرف فيه نحو ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، لذلك فإن زيادة بنسبة ٤٪ في معدل مدخرات الأسر المعيشية سيترجم إلى انخفاض في استهلاكها بنحو ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتعويا عن انهيار الإنفاق الاستهلاكي، وانخفاض الاستثمار في قطاع الأعمال زادت حكومات كثيرة الإنفاق العام وخفضت الضرائب. زادت أثناء تلك العملية من العجزات الحكومية. إلا أن الحوافز الحكومية ليست سوى دعامة قصيرة الأجل. فالعجزات لا يمكن الاستمرار في تحملها على المدى البعيد. ويتطلب الازدهار في نهاية المطاف انتعاش الإنفاق الاستهلاكي وفي مجال الأعمال. والحقيقة أنه حتى لو كان المطلوب أن ينتعش الطلب الخاص، فإن صانعي السياسات أخذوا يفكرون في كيفية وتوقيت البدء في تخفيض أو إلغاء ما قدموه من حزم للحوافز، وإعادة توجيه الأرصدة المالية العامة نحو التوازن دون دفع العالم نحو الركود مجددا. (راجع «الحفاظ على التعافي العالمي» في هذا العدد).

أن المستهلكين الأمريكيين، الذين ظلوا عقودا من الزمان يشكلون محرك الاقتصاد العالمي صاروا الآن يقتصدون في إنفاقهم استعدادا لحمل الأعباء في مسيرة طويلة.

ولإعطاء صورة عن أحجام الاستهلاك: فقد بلغ الاستهلاك الخاص في الولايات المتحدة نحو ١٠ تريليونات دولار في ٢٠٠٨، وفي الاتحاد الأوروبي نحو ٩ تريليونات دولار، وكان الاستهلاك في آسيا يقل عن ٥ تريليونات دولار. وقبل الأزمة كان الاستهلاك الخاص في الولايات المتحدة يمثل نحو ١٦٪ من الناتج العالمي. ولا غرابة في أن ما قام به المستهلكون الأمريكيون من اقتصاد في الإنفاق قد زج بالاقتصاد العالمي في كساد عميق. ولا غرابة أيضا في أن توسع الطلب في الأسواق الصاعدة، مثل الصين والهند والبرازيل - رغم تصاعده - لا يمكن أن يعوض الانهيار في المشتريات الأمريكية.

ويتنبأ كريستوفر دي كارول، عالم الاقتصاد في جامعة جون هوبكنز، الذي درس سلوك المستهلكين في الولايات المتحدة على مدى أكثر من عقد من الزمن، أن الأسر المعيشية الأمريكية، وقد أربعها شبح الكساد - سوف تزيد من مدخراتها إلى نحو ٤٪ من الدخل المتاح للتصرف - أي

حتى يتعافى
الاقتصاد العالمي،
ينبغي العثور على
بديل للمستهلك
الأمريكي الذي بات
مقتصدا

الصورة تبين مركزا تجاريا
مهجورا بالقرب من واشنطن العاصمة
عصر يوم جمعة.

كيف سيعوض العالم انخفاضاً في الطلب العالمي بلغ نسبة ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة عندما تبدأ الحكومات عملية ضبط أوضاع المالية العامة التي لا مناص منها. تلك هي القضية الرئيسية التي تواجه صانعي السياسات الاقتصاديين.

ويعتقد كثير من المراقبين أن الإجابة على المدى المتوسط هي زيادة الطلب المحلي في الصين. لكن ذلك يبدو أمراً غير محتمل؛ فالصين سوف تبقى - لفترة ما على الأقل - عاجزة أن تعوض فقداً في الطلب تبلغ نسبته ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة؛ إذ أن الاقتصاد الصيني يمثل ثلث الاقتصاد الأمريكي. لذلك، فإنه متى يتسنى لإنفاق الصين أن يعوض الانخفاض في الطلب الأمريكي، فلا بد له من أن يتزايد بنحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وهذا أمر ممكن، لكنه سيتطلب إجراء إصلاحات كبرى. فالصين تدخر حالياً نحو ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي - نصفها من جانب الأسر المعيشية، والنصف الآخر من الشركات.

مدخرات الصين

لا يحتمل أن تتغير بسرعة العوامل التي تكمن خلف المعدل الضخم للمدخرات. فالشركات الصينية تدخر هذا القدر الكبير من الأموال؛ لأن الجهاز المصرفي مازال يحابي المؤسسات المملوكة للدولة، ويفتقر إلى ثقافة تمويل مشروعات القطاع الخاص الواعدة. وتتسم مدخرات الأسر المعيشية أساساً بطابع احترازي؛ لأن البلد يفترق إلى شبكة عامة للأمان، وليس لديه سوى بضعة منتجات مالية لتقاسم المخاطر، مثل: التأمين الصحي، والتأمين على الحياة، والمعاشات. وفي حين أدركت السلطات الصينية هذه المشكلات منذ سنوات طويلة، فإن الإصلاحات مازالت بطيئة. وقد دأبت الحكومة الصينية، منذ بدء الأزمة، على استخدام الإنفاق العام في البنى التحتية الجديدة في معظمها، من أجل تعويض الهبوط في الطلب على الصادرات. إلا أن بعض الإشارات توحى بتناقص إنتاجية الإنفاق الإضافي على البنية التحتية. وما تحتاجه الصين هو التأمين ضد البطالة، والمعاشات، والتأمين الصحي، والمدارس العامة، وثقافة مصرفية جديدة. وإلى أن يتحقق ذلك سوف يظل معدل الادخار الخاص هائلاً، وسيبقى الإنفاق الخاص منخفضاً بصورة متناظرة.

والصين ليست مضطرة إلى التعويض عن كامل الانخفاض في الاستهلاك بالولايات المتحدة، فقد يتوسع الطلب أيضاً في بلدان مثل الهند والبرازيل، ولكن نظراً لحجم هذين الاقتصادين، فليس من المرجح أن يتمكنوا من التعويض بالكامل عن الهبوط في الاستهلاك في الولايات المتحدة. وبالطبع يمكن أن تدخل أوروبا إلى الساحة، إلا أن ألمانيا - وهي في قلب الاتحاد الأوروبي ظلت تقليدياً اقتصاداً تقوده الصادرات، عاجزة عن تحقيق النمو بفعل الطلب الداخلي، ناهيك عن توفير حافز للطلب لبقية العالم.

هل هناك مخرج من هذا الطريق المسدود؟ ربما لن تكون هناك ضرورة لتعويض الطلب الاستهلاكي في الولايات كلية وفوراً بطلب استهلاكي في بلدان أخرى لاستعادة التشغيل الكامل في العالم. انظر إلى المشكلة من منظور مختلف - استناداً للمفاهيم الكامنة وراء نموذج النمو الذي فاز على أساسه روبرت سولو بجائزة نوبل في ١٩٨٧. فحتى يصل الاقتصاد العالمي إلى التشغيل الكامل، ينبغي أن تكون المدخرات معادلة للاستثمار. ولو زاد معدل الادخار العالمي (وسوف يزيد لو لم تعوض الزيادة في معدل الادخار للمستهلكين الأمريكيين انخفاضات كبيرة بما يكفي في معدل الادخار في بلدان أخرى)، فإن السبيل الوحيد للحفاظ على التشغيل الكامل هو من خلال زيادة الاستثمار.

لقد حدث ذلك بالفعل بصورة جزئية من خلال الزيادات في الاستثمار العام الذي كان جزءاً من حزم الحوافز في بلدان كثيرة. إلا أن الاعتماد على ارتفاع الاستثمار العام على المدى الأطول تكتنفه مشكلتان:

• لاستعادة توازن سوق السلع الأساسية ينبغي أن يتضاعف الاستثمار العام - مثلاً في الولايات المتحدة - من أقل من ٣٪ إلى نحو ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. وليس واضحاً ما إذا كانت مثل هذه الزيادة الكبيرة في الاستثمار العام قابلة للتحقيق؛ إذ أنه بموجب القانون الأمريكي لتحقيق الانتعاش وإعادة الاستثمار لعام ٢٠٠٩، تبلغ الزيادة في الاستثمار العام الأمريكي أقل من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً.

• إن أية زيادة في الاستثمار العام تنطوي ضمناً على احتمال كبير بأن يهدر جانب منه بدلاً من أن يسهم في زيادة المستوى الإنتاجي لأسهم رأس المال - ومثلما أوضحت فإن جانباً من ذلك يحدث في الصين الآن.

إن الاستثمار الخاص الذي يمثل جانباً أكبر بكثير من إجمالي الناتج المحلي (يقارب ٢٠٪ في الولايات المتحدة) مرشح على الأرجح لسد الفجوة في الإنفاق أكثر مما يفعل الاستثمار العام. لكن ما الذي يستحث الشركات على زيادة الإنفاق الاستثماري في منتصف ركود حاد؟ فلا يبدو في الأفق اختراق تقني - مثل ثورة الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) التي بدأت في منتصف التسعينيات.

إن ما يمكن أن يطلق جولة جديدة من الاستثمار الخاص هو إدراك أن الأزمة من شأنها أن تغير من تركيب الطلب العالمي على المدى الطويل. ولمواجهة مثل هذا التغيير لا بد من تصحيح هيكل الناتج العالمي، وهو ما يستلزم إعادة هيكلة صناعية، ونتيجة لذلك، استثماراً جديداً.

التحولات في تركيب الطلب

لو ظل الاستهلاك في الولايات المتحدة أقل على الدوام، والاستهلاك في الأسواق الصاعدة والنامية أعلى سيتغير تركيب الطلب العالمي في نهاية المطاف؛ لأن تكوين استهلاك بلد ما يتوقف على دخل الفرد. وهذا يعني أن نوع السلع محل الطلب سوف يتغير. ونحن نرى قدوم شيء من هذا بالفعل؛ فمنتجات السلع الأولية (في أمريكا اللاتينية، على وجه الخصوص) يستفيدون من تحول الطلب نحو الصين والهند. ورغم انخفاض الطلب على السلع الأولية وأسعارها خلال الركود، فإنها بدأت في الارتفاع مرة أخرى. إن الطلب على السيارات الألمانية التي تجذب المترفين هو الذي اختفى فعلياً. كما أن تصحيح هيكل الإنتاج العالمي لمواجهة التغير في تركيب الاستهلاك العالمي لا يمكن أن يحدث دون عملية إعادة هيكلة كبيرة، وبالتالي استثمارات كبيرة.

وهكذا فإن زيادة مستدامة في معدل الادخار في الولايات المتحدة يمكن تعويضها، على الأقل بصورة جزئية - بزيادة الاستثمار الخاص. إن ما يدفع الشركات إلى الاستثمار هو توقع حدوث تغيير في كل من التوزيع الجغرافي للاستهلاك وتركيبه - إذ أنه كلما ازداد الاستهلاك نسبياً في الصين تناقص نسبياً في الولايات المتحدة، وزاد الطلب على سلع مثل الأجهزة الأساسية، وتناقص الطلب نسبياً على السيارات التي تجذب المترفين.

وهذه الملاحظة لها نتيجة لازمة مثيرة للاهتمام. فالبلدان التي تستثمر اليوم في إعادة الهيكلة سوف تخرج من مرحلة الانتقال برأس مال قومي أعلى (من حيث نصيب الفرد، وبالتالي يدخل أعلى للفرد. أما تلك البلدان التي تقوم بإعادة الهيكلة - وتنفذها على الوجه الصحيح - بما في ذلك النسبة التي تتحقق من خلال الاستثمار العام - فسوف تخرج من الأزمة أكثر ثراءً. ■

فراشيسكو جيافاتاسي أستاذ اقتصاد في جامعة بوكوني، وأستاذ زائر منتظم في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.